



الحكمة والاستدامة في التعليم المحاسبية

الدكتورة زكية سعيد بن زروق

Dr: Zakia Seid Benzerrouk

أستاذ مساعد في جامعة الجوف

كلية الاعمال - المملكة العربية السعودية

zbenzerrouk@ju.edu.sa

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،

إن ظهور الأزمات الاقتصادية في وقتنا الحاضر يعود إلى عدم وجود مبادئ المحاسبة ، وغياب الشفافية ، وعدم إظهار الواقع المالي الحقيقي للاقتصاد مما يؤدي إلى رداءة جودة المعلومات المحاسبية ، لذلك زادت الحاجة في الآونة الأخيرة إلى الحوكمة والتي تعد من أهم الأركان الأساسية التي تقوم عليها الوحدات الاقتصادية لا سيما مع توجه دول العالم للنظام الرأسمالي ، لذلك جاءت الحوكمة كأفضل معيار يتم تطبيقه على المؤسسات والمنظمات الاقتصادية وذلك كالضمان التنظيم والإشراف والمراقبة الفعالة على المؤسسات والالتزام الجاد بالأنظمة الداخلية والخارجية ، إذ تمثل حوكمة المؤسسات بعده مزايا وخصائص من أهمها : الشفافية ، والمسؤولية والعدالة والاستقلالية .

أما التنمية المستدامة فهي من أهم القضايا الإدارية في المؤسسات والمنظمات التي تسعى إلى النجاح من خلال عدة اعتبارات لا تقتصر على الربحية ، بل تتجاوزها إلى الإفصاح عن القوائم المالية للمساهمين ، وتحقيق الشفافية ، وإظهار المعلومات ، وبيان مدى قدرة المؤسسات على التنمية المستدامة باستخدام الحوكمة التي تعمل على تحقيق العدالة والشفافية بجودة عالية بناء على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة وصحيحة .

وبناء على ذلك جاءت هذه الدراسة بعنوان : "الحكمة والاستدامة في التعليم المحاسبية"

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، المحاسبة ، التعليم .



Abstract :

Praise be to God, Lord of the Worlds, and prayers and peace be upon the most honorable messengers, our master Muhammad, his family, companions, and those who followed in goodness until the Day of Judgment.

The emergence of economic crises at the present time is due to the lack of accounting principles, the absence of transparency, and the failure to show the true financial reality of the economy, which leads to the poor quality of accounting information, so the need for governance has increased recently, which is one of the most important cornerstones on which economic units are based. Especially with the countries of the world heading towards the capitalist system, Therefore, governance came as the best standard to be applied to economic institutions and organizations, such as ensuring regulation, supervision and effective control of institutions, and serious commitment to internal and external regulations. Corporate governance is represented by several advantages and characteristics, the most important of which are: transparency, responsibility, justice and independence.

As for sustainable development, it is one of the most important administrative issues in institutions and organizations that seek to succeed through several considerations that are not limited to profitability, but go beyond them to disclose financial statements to shareholders, achieve transparency, show information, and indicate the extent to which institutions are capable of sustainable development using the governance that works To achieve fairness and transparency with high quality based on sound and correct strategic decisions.

Accordingly, this study came under the title: “Governance and Sustainability in Accounting Education”.

Keywords: governance, accounting, education.



المطلب الأول : تعريف الحكومة

أولاً : الحكومة لغة واصطلاحا

الحكومة لغة : هو كلمة مستمدة من الحكومة ولها عدة معانٍ وهي^١:

- 1 **الحكمة :** وما تتضمنه من الإرشاد والتوجيه .
- 2 **الحكم :** السيطرة على الأمور وذلك بوضع قيود وضوابط تتحكم بالسلوك .
- 3 **الاحتكام :** ما يتطلبه من عودة إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية ، وخبرات يتم الحصول عليها من خلال تجرب سابقة .
- 4 **التحاكم :** وهو طلب العدل ومنع انحراف السلطة وتلاعيبها بمصالح المساهمين .

أن المعنى اللغوي للحكومة يدور حول السيطرة والتحكم باستخدام مجموعة من القواعد والأسس ، كما أنها تعني النظام والمراقبة بشكل علني وكمال متكامل بهدف تحقيق الشفافية والموضوعية والمسؤولية^٢.

الحكومة هي : "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"^٣

يلاحظ بأن المعنى اللغوي لمفهوم الحكومة يدور حول السيطرة والتحكم والتدخل والضبط ومنع الانحراف والتلاعب وتحقيق الشفافية .

الحكومة اصطلاحا :

عرفها عدنان قباجة بقوله : " النظم الذي يقيس مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي محدد نابع من داخلها باعتبارها هيئة معنوية لها أنظمتها وهياكلها الإدارية ، دون الاعتماد على سلطة فرد أو نفوذ شخصي "^٤

وهناك من يرى بأن الحكومة هي مجموعة من الآليات المؤسسية أو المعتمدة في السوق والتي تقوم على تحفيز وحدات الرقابة الذاتية في المؤسسة وذلك لأداء عمليات صنع القرارات والتي تعمل على زيادة قيمة الشركة للمالكين .^٥ يمكننا القول بأن الحكومة مفهوم يطلق على الأساليب أو المنهج الذي تعتمده المؤسسات أو المنشآت بهدف تحقيق الشفافية والنزاهة والتوازن بين المصالح والقضاء على الفساد والانحراف داخل هذه المؤسسات .

^١ ينظر : أشرف ميخائيل ، أهمية دور المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات ، الإسكندرية ، 2005 ، ص 169

² ينظر : عدنان بن حيدر بن درويش ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، إتحاد المصارف العربية ، 2007 ، ص 13

³ د. عادل رزق ، الحكومة والإصلاح المالي والإداري ، مع عرض التجربة المصرية ، ورقة عمل مقدمة في ملتقى :

"الحكومة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية" ، القاهرة ، منشورات المنظمة العربية للتربية للتنمية ، ص 160.

⁴ عدنان قباجة وآخرون ، تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (MAS) ، القدس ، فلسطين ، 2008 ، ص 31

⁵ Denis and McConnel J., International corporate governance . ECGI, working paper NO.5. 2003, P:



أهمية الحوكمة :

تكمّن أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات والشركات فيما يلي :

- منع ظهور تكاليف الوكالة : إن امتلاك أسهم الشركة بين عدد كبير من المساهمين في الشركات الكبرى ، بالإضافة إلى وضع إدارة المؤسسة في يد عدد من المدراء الذين يمتلكون نسبة من أسهم المؤسسة يؤدي إلى الاختلاف بين المالك والمدير مما يتربّط عليه اختلاف المصالح بين الطرفين (المالك والمدير) ، مما يؤدي إلى حدوث تكلفة الوكالة ، فانفصال الملكية عن الإدارة يباعد بين مصالح المالك والمدير ومن أشكال تكاليف الوكالة : سوء استغلال الإدارة لموارد المؤسسة ، استغلال تلك الموارد لتحقيق المصالح الشخصية ، ازدياد الاستهلاك المظاهري من قبل الإدارة ، الاحتجاز المتزايد للأرباح ، مشاكل انتقال الثروة للمدراء ، لذلك تعد الحوكمة من أهم الأساليب التي تعمل على وقف مشكلة تكاليف الوكالة لأنها تستخدم آليات الحوكمة الداخلية والخارجية التي ترتكز على تحقيق توازن المصالح بين جميع الأطراف المتصلة بالمؤسسة.¹
- تعظيم أداء المؤسسة : تؤكد الدراسات أن المؤسسات أو المنظمات التي يحصل بها حاملي الأسهم حقوقهم تكون من ضمن المنظمات والمؤسسات المثالية ، ويكون الأداء المالي لديها أفضل من المؤسسات والمنظمات التي نادرًا ما تمارس الديمقراطية وتكون أسعار أسهمها منخفضة ، لذلك توجد علاقة إيجابية بين الحوكمة والأداء المالي.²
- توفير التمويل للمؤسسة : يساهم الالتزام بأساليب الحوكمة الصحيحة في رفع درجة الثقة من المستثمرين المحليين ، مما يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال في الأسواق المالية الكفؤة ، وتحقيق المزيد من الاستقرار في مصادر التمويل ، تحقيق ميزات تنافسية للشركات الاقتصادية التي طبقت نظم متقدمة في الحوكمة مقارنة بالشركات الاقتصادية التي لم تطبق الحوكمة في مؤسساتها.³

¹ ينظر : صبح محمود ، هل يعلمون المديرون المخترعون دائمًا في صالح المساهمين ؟ ، دار الألبان للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1999 ، ص 17

² ينظر : أكرم محسن الياسري ، إيناس ناصر الموسوي ، مفاهيم معاصرة في الإدارة الاستراتيجية ونظرية المنظمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2015 ، (97 / 2).

³ ينظر : جبر إبراهيم الداعور ، محمد نواف عابد ، مدى التزام المصادر العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة (دراسة ميدانية) ، مجلة جامعة الأزهر ، غرة ، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد (15) ، العدد (1) ، 2013، ص 256



أهداف حوكمة المؤسسات :

يمكننا تلخيص أهداف الحوكمة بالنقاط التالية¹ :

- تحقيق العدالة والشفافية وتطبيق المعاملة المنصفة لجميع الأطراف الآخدة بالمؤسسة .
- توفير الحماية لحقوق المساهمين ولا سيما مساهمي الأقلية وإشعارهم بالأمان والثقة .
- مراقبة السلطة وضبطها للمسيرين وذلك لمنع استغلالها لتحقيق مكاسب غير شرعية يمتد ضررها على المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح .
- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة في الأداء .
- الابتعاد عن المشاكل المحاسبية والمالية والحد من التلاعبات في البيانات المالية .
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق هذه الأهداف والعمل على متابعتها .

خصائص الحوكمة :

تنسم حوكمة المؤسسات بعدة خصائص وهي² :

- 1 الانضباط : أي أن تكون المؤسسة حرفيصة على إتباع السلوك الأخلاقي في جميع الأنشطة والعمليات والقرارات المتخذة .
- 2 الاستقلالية : وهي الفصل بين الملكية والإدارة ، أيضاً استقلالية الرقابة عن التنفيذ ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي :
 - أن يكون رئيس مجلس الإدارة مستقل عن الإدارة العليا .
 - إن يكون هناك مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي .
 - إن يكون هناك لجنة مراجعة يترأسها عضو مجلس إدارة مستقل .
- 3 الشفافية : أي الوضوح والإفصاح والمصداقية والمشاركة في تقديم صورة حقيقة لكل ما يجري في المؤسسة .
- 4 المساءلة : بحيث يكون كل مسؤول في المؤسسة معرض للمساءلة عن عمله أمام المساهمين .
- 5 المسؤولية : أن تكون الشركة مدركة لجميع الحقوق ولكل الأطراف التي تتعلق بالشركة وهي تتضمن القوانين التنظيمية واللوائح .
- 6 العدالة : معاملة جميع الأطراف بالمساواة لا سيما مساهمي الأقلية .
- 7 المسؤولية الاجتماعية : بحيث تحمل المؤسسة المسؤولية الاجتماعية في اتجاهين : داخلي وهو المتعلق ب(العمال ، المساهمين ، المسيرين) والأخر خارجي ويتمثل ب(الزبائن ، الجمعيات ، الجماعات المحلية) .

¹ ينظر : عدنان بن حيدر بن درويش ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، إتحاد المصارف العربية ، 2007، ص 23-24

² صديقي حضرة ، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات

الأعمال والمسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار ، 14-15 فبراير 2012، ص 5-6 .



المطلب الثاني : التنمية المستدامة

مفهوم الاستدامة :

الاستدامة لغة : يعود مصطلح الاستدامة (Sustainable) إلى علم الايكولوجى (Ecology) للتعبير عن تطور وتشكل النظم الديناميكية التي تكون عرضة للتغيرات الهيكلية التي تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقة هذه العناصر ببعضها¹

" تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زیادته المستمرة عبر الزمن "²

وهناك من يعرف الاستدامة من الناحية المحاسبية بأنها الحفاظ على جميع موارد الشركة وأموالها وأصولها باعتبارها أحد موارد المجتمع عامة وعلى المدى البعيد .³

يلاحظ بأن مفهوم التنمية المستدامة يدور حول تحقيق الحاجات الأساسية للأفراد في المجتمعات ، وتحسين مستوياتهم المعيشية وتحقيق الأمن والعدل في توزيع الثروات ، مع ضرورة المحافظة على الثروة البيئية والاستفادة من الموارد الطبيعية ، وضمان مستقبل الأجيال القادمة .

أبعاد التنمية المستدامة :

ترتكز التنمية المستدامة على عدة أبعاد وهي كالتالي :

-1- **البعد الاقتصادي :** يتمثل هذا البعد في القدرة على إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على مستوى معين من التوازن الاقتصادي ، إذ يندرج تحت هذا البعد عدة محاور وهي⁴ :

- إيقاف تبذيد الموارد الطبيعية : لا سيما في الدول الغنية ويكون ذلك بتحسين مستوى الكفاءة والتغيير الجذري في أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك .
- مسؤولية الدول الصناعية المتقدمة عن التلوث ووجوب معالجته ، لذلك فالمسؤولية تقع على عاتق الدول الصناعية في قيادة التنمية المستدامة وذلك بسبب استهلاكها الكبير للموارد الطبيعية .

¹ ينظر : نوزاد عبد الرحمن المهنئ ، التنمية المستدامة (الإطار العام والتطبيقات – دولة الإمارات العربية ممودجا) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ط 1 ، 2009 م ، ص 23

² الطاهر خامرة ، المسئولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سونطراك " ، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة 2007 ، ص 29

³ ينظر : إيمان جواد الحفاجي ، قياس أداء الشركات المساهمة وفق مؤشر S&P /ISX SEG وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير GRE ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، 2018، ص 25

⁴ ينظر : رابح حميده ، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية) ، جامعة سطيف ، 2011 ، ص 55



- الحد من التفاوت في مستوى الدخل : ويكون ذلك عن طريق التنمية المستدامة التي تحاول الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية .
 - تقليل التبعية للبلدان الصناعية : ويكون ذلك بتحفيز الدول النامية على إيجاد نمط تنموي يعتمد على الذات لتنمية القدرات المحلية وتأمين الاكتفاء الذاتي .
 - المساواة في توزيع الموارد : بحيث يكون هناك مساواة في فرص الحصول على الموارد والخدمات والمنتجات بين جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد .
 - تخفيض الإنفاق العسكري : ويكون ذلك بتحويل الأموال المخصصة للإنفاق العسكري إلى الإنفاق على احتياجات التنمية وهذا يدفع بعملية التنمية بشكل متسرع .
 - الاستهلاك الفردي للموارد الطبيعية : إذ يستهلك سكان الدول المتقدمة الموارد الطبيعية أضعف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية .
- 2- بعد الاجتماعي : يشكل الإنسان الأساس والجوهر في عملية التنمية المستدامو وذلك من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية ومعالجة مشكلة الفقر ، وتحقيق الديمقراطية وذلك بإشراك الشعوب في اتخاذ القرارات واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي.¹

وتتمثل أهم محاور بعد الاجتماعي فيما يلي :

- ضبط النمو السكاني : إذ تبلغ الزيادة السكانية ما يقارب 80 نسمة كل عام ، وهذه الزيادة لا يمكنها الاستمرار في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، لا سيما أن معظم هذه الزيادة في الدول النامية التي تعاني من الفقر والتخلف .
 - العدالة الاجتماعية : ويمكن تحقيقها من خلال العدالة بين الأفراد فينعكس على الأجيال اللاحقة ويكون من خلال ترسیخ فكرة أن ما نمتلكه من ثروات طبيعية هي ملك الأجيال المستقبلية أيضا .
 - التنمية البشرية : وهي تتمثل بمدى قدرة مؤسسات التعليم على تدريب أفراد يكون لهم بصمات إيجابية في التقدم الاجتماعي والتنمية .
 - تحقيق الديمقراطية : ويكون ذلك بمشاركة الأفراد بما يضمن تحملهم المسؤولية وتشكيل قدراتهم على الأداء .
 - ضبط استهلاك الأفراد : ويكون ذلك بقبول حلول من شأنها تقليل من الإسراف وتوفّر الغذاء في حدود معينة .
 - إبراز دور المرأة : فالمرأة في الدول النامية تقوم بالزراعة والرعاية وتدبير أمور المنزل ، وباعتبارها المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل ، فلا بد من استثمار دورها الأساسي في الصحة والتعليم الذي يحقق مزايا عديدة للاستدامة .
- 3- بعد البيئي : يتضمن بعد البيئي المحافظة على الموارد الطبيعية والابتعاد عن الاستغلال المجنح للموارد غير المتتجدة ، القدرة على التكيف ، محاولة تحقيق التوازن البيئي .

¹ ينظر : عثمان محمد غنيم ، وماجد أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيّتها وأدوات قياسها ، دار الصفا ، عمان ، 2010، ص 30 - 31



يتمثل البعد البيئي في المحاور التالية¹:

- المحافظة على الغطاء النباتي : يؤدي تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها إلى تقليص غلتها ، بالإضافة إلى الإفراط في استخدام الأسمدة والمبادات الحشرية يؤدي إلى تلوث المياه السطحية والجوفية ، وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق الاستدامة بالمستويات المطلوبة .
- صيانة المياه : تعمل التنمية المستدامة على وضع حد لاستخدامات المبددة ومحاولة تطوير كفاءة شبكات المياه ، وتحسين نوعية المياه .
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري : ويكون ذلك بعدم إجراء تغييرات جذرية في البيئة العالمية وهو ما ينعكس بشكل مستقبلي على الأجيال اللاحقة ، مما يؤدي إلى تدمير طبقة الأوزون ، وإحداث خلل في النظم البيولوجية والجغرافية والفيزيائية .
- تقليص ملاجي الأنواع البيولوجية : ويكون ذلك حماية الأرضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة ، ومحاولة إبطاء عملية الانقراض وتدمير الملاجي والنظم الإيكولوجية وإمكانية وقفها .

محددات تحقيق الاستدامة :

هناك العديد من المعيقات التي تحول دون تحقيق الاستدامة ، ومن هذه المعيقات ما يلي² :

- عدم وجود الأيدي العاملة التي تمتلك الخبرة الكافية في مجال الاستدامة .
- عدم مقدرة المؤسسات الحصول على البنية التحتية والتكنولوجيا والحلول الفعلية المستدامة .
- عدم وجود آليات محددة لتمويل الخارجي .
- محدودية الأدوات المالية التي تحفز على الاستدامة .
- عدم وجود قوانين وتشريعات ملزمة للشركات في تحقيق الاستدامة .
- انخفاض الطلب على المنتجات المستدامة .
- تواجد الشركات الأجنبية لمدة محددة .
- عدم وجود شركاء محتملين كالمنظمات الغير حكومية على المستوى الدولي والم المحلي .
- عدم إصدار شهادات دولية ومحلية للشركات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وفي حالة إصدار الشهادات تكون وهمية أو محدودة .

¹ الطاهر خلدة ، المسؤلية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سونطراك " ، مرجع سابق ، ص 36

² وليد سمير عبد العظيم الجبلى ، أثر استخدام المعايير المالية لحسابية الاستدامة على تحسين الإفصاح المخابى وتعزيز ثقة المستثمرين – دراسة تطبيقية على البنوك

التجارية ، معهد العبور العالى لإدارة والحاسبات ونظم المعلومات ، د.ت ، ص 9



المطلب الثالث : أثر الحوكمة في التعليم المحاسبي

يحظى التعليم المحاسبي في الجامعات بأهمية كبيرة وذلك للحاجة المستمرة إليه في المجتمعات ، فالتعليم المحاسبي : " فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على كثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي "^١

وتكمن أهمية التعليم المحاسبي من أهمية المحاسبة ، وما تقدمه للمجتمعات من فوائد ضمن نطاقها ، فالمحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفيد منها الجهات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بمنظمات الأعمال .^٢

وقد ظهرت الحاجة إلى المعلومات المحاسبية بسبب نقص المعرفة ، وحالة عدم التأكيد الملزمة للنشاط الاقتصادي ، كذلك إمدادهم بالمزيد من المعرفة ، إذ تؤدي وفرة المعلومات الضرورية إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيجري في المستقبل ، بالإضافة إلى تقليل حجم التباين في الخيارات ، فعندما يستخدم متذخون القرارات للمعلومات المحاسبية يصبح لديهم احتمالية الاختيار بين البديل المتاحة .^٣

ومن العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية المعلومات المحاسبية في الآونة الأخيرة ما يلي :^٤

- النمو في حجم الوحدة الاقتصادية : إن حالة الزيادة في معظم الوحدات يؤدي إلى الحاجة بشكل دائم ومستمر إلى إنتاج معلومات .
- زيادة قنوات الاتصال في الوحدات الاقتصادية : وهذا يتطلب توفير المعلومات بشكل عمودي وأدقى للتتبادل فيما بينهما .
- أهداف الوحدة الاقتصادية المتعددة : فقد تجاوزت الوحدة الاقتصادية هدف الربحية إلى أهداف متعددة تتطلب توفير المعلومات التي تخدم الأهداف المختلفة .
- التأثر بالبيئة الخارجية : تؤثر الوحدة الاقتصادية على البيئة وتأثر بها ، وازدادت هذه العلاقة لكثره التغيرات التي طرأت على البيئة ، وهذا يتطلب من إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغيراتها ، وذلك لتكون قادرة على إيجاد الخطوات الضرورية التي تتناسب مع عملياتها ونظمها مع التغيرات ، وهذا يعكس على توفير قدر كبير من المعلومات .

¹ خيام ملوخ ، واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبة في الشركات العاملة في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2014 ، ص 39

² ينظر : إدريس عبد الحميد الشريف ، متطلبات تطوير مهنة المحاسبة ، بحوث المؤتمر الوطني حول المحاسبة : المحاسبة مهنة ومعايير تقييم وإصلاح ، جامعة طرابلس ، ليبيا، 2006 ، ص 18

³ ينظر : زياد عبد الرحمن القاضي ، محمد خليل أبو زلطة ، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع وعمان ، 2010، ص 36

⁴ ينظر : زياد عبد الرحمن القاضي ، محمد خليل أبو زلطة ، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة ، مرجع سابق ، ص 37



أولاً : المعايير التي تتطلبها المحاسبة لتطبيق الحوكمة على النظام المحاسبي المالي

يتطلب تطبيق الحوكمة على المحاسبة القيام بالأمور التالية¹ :

- تدريب ممتهني المحاسبة والمحاسبين والإطارات المحاسبية في المنظمات والمؤسسات على المعايير المحاسبية الجديدة .
- المباشرة في تنظيم الامتحانات المهنية وأيام الدراسة والمؤتمرات لكل الطلاب والمهتمين بمعرفة وتعلم المعايير الجديدة .
- بث روح المنافسة من خلال التعاون مع الممتهنين الأجانب لا سيما مع المكاتب الكبيرة للاستشارة والتدقيق ، وفتح المجال لهذه المكاتب بالتأثير والمصادقة على الحسابات ، ووضع الاستراتيجيات الواجب إتباعها وذلك لتكون مهنة المحاسبة مكتيفة مع البيئة الاقتصادية العالمية ، وذلك للوصول إلى الهدف المتمثل بضمان المحاسبين وإمكانية تعظيم تنافسية المؤسسات في السوق الدولي .
- التفاعل والمشاركة في برامج الاتحاد الدولي للمحاسبين وهي الهيئة التي تصدر المعايير الدولية الخاصة بالمراجعة والتدقيق ، ايضا تحفيز التعاون بين مهني المحاسبة العرب والدوليين لا سيما الأوروبيين ، فالعولمة وتحرير أسواق رؤوس المال لهما دلالات ضمنية للمحاسبين والمدققين ، فلا يكفي جاهزيتهم للعمل في الأسواق ، بل يجب أن يكون عملهم بكفاءة ، لأن العولمة تحتاج إلى مؤهل محاسبي واحد أو أكثر قابل للنقل عبر الحدود الوطنية .

ثانياً: أثر الحوكمة على التقارير المحاسبية

يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة على التقارير المالية والمحاسبية على تقويتها وهذا ينعكس بشكل إيجابي ، ومن آثار ذلك ما يلي² :

- وضع إطار لمناقشة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على إنتاج وتوفير تقارير مالية تضم معلومات بمنتهى الدقة بحيث تتلائم مع سياسات الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين الدولية في ضوء المعايير والمبادئ المحاسبية المتبعة .
- تقوم لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة والمرجعين الداخليين والمرجعين الخارجيين بمدى فعالية نظم المراقبة التي تقوم المؤسسة بتطبيقها على أنظمتها المحاسبية والمالية لضمان عدم القدرة على تحريف التقارير المالية والتأكد من وجود رقابة محكمة على المجالات التي تتيح مرنة الحكم المهني خلال عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجري على البيانات وضمان تطبيق التوصيات المقترحة من المرجعين .
- قيام المدققين الداخليين بفحص الأنظمة المالية والمحاسبية لتحديد مدى صحة المعلومات الموجودة في السجلات والتقارير المالية ، وتقدير مدى فاعلية الأنشطة الرقابية على هذه السجلات والتقارير .

¹ طلال أبو غرالة ، معايير المصادقة المحاسبية للأسوق العالمية ، لندن ، 2001، ص 8

² جليل أحمد ، وسفيه محمد، بحثيات حوكمة الشركات في الارتفاع: مستوى الشفافية والإفصاح ، الملتقى الوطني ، جامعة محمد خضرير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 7-6 / 5 / 2012 ، ص 8



ثالثاً : انعكاس جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية :

- أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية : ترك المعلومات المحاسبية أثراً كبيراً على سوق الأوراق المالية سواء على المستثمرين الحاليين في القرارات الاستثمارية الملائمة كقرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها ، أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو مدى تأثيرها على جانب الأسعار أو العائد على الأسهم أو جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأموال .¹

ويرى سليمان مصطفى أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية يكون من جانبين²:

الجانب الأول : الدور التيسري وهو الذي يمد المستثمرون بالمعلومات عن الشركات التي تقوم بطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار .

الجانب الثاني : الدور التأثيري على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بحيث يستطيع تحقيق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد ، فيحقق للمستثمرين الأرباح المستهدفة ويحفظ التوازن لسوق الأوراق المالية قدر الاستطاعة .

رابعاً : أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة لتحقيق الجودة في الأوراق المالية³.

تكمّن أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات في أنها تكون مسؤولة عن إدارة المؤسسات وعدم تعرضها لسوء استخدام من قبل الإدارة ، فلا تكون عرضة للسرقة والنهب، كما تعد حوكمة المؤسسات أحد المفاتيح الأساسية في خلق بيئة أعمال محافظة على حقوق الملكية .

إذ تزيد مبادئ الحوكمة من ثقة المستخدمين وذلك لمصداقية التقارير المالية المقدمة من قبل المؤسسات فهي تسعى إلى تحسين بيئة الثقافية والإفصاح وهذا يعزز التنمية المستدامة بحيث تصبح التقارير ذات جودة عالية ، وشاملة ودقيقة و إذ تقدم معلومات ملائمة في الوقت المناسب مع التطور البيئي المعاصر المتسارع ، ويستطيع مجلس الإدارة الاعتماد عليها للتخطيط الاستراتيجي السليم القصير الأجل أو الطويل الأجل وذلك لتقديم خدمات ذات جودة عالية .

¹ ينظر : فورين حاج قويبر ، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي ، جامعة حسية بن بوعلي ، بالشلف ، د.ت ، ص 8

² سليمان محمد مصطفى ، القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الإيجابية – دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، جامعة الرقازيق ، السنة العاشرة ، العدد الأول ، 2000 ، ص 301

³ ينظر : عبد الرحمن محمد رشوان ، محمد عبد الله أبو رحمة ، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية (دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية) ، د.ت ، ص 14



الخاتمة :

نستخلص من الدراسة الأمور التالية :

- إن مفهوم الحكومة لغة يدور حول السيطرة والضبط ومنع الانحراف والتلاعب .
- الحكومة أسلوب تعتمده مؤسسة ما يكون الهدف منه تحقيق الشفافية والنزاهة وتحقيق العدالة والقضاء على الانحراف والفساد.
- تكمن أهمية الحكومة في : منع ظهور تكاليف الوكالة , تعظيم أداء المؤسسة , توفير التمويل للمؤسسة .
- من أبرز أهداف الحكومة وأهمها : تحقيق العدالة والشفافية والمعاملة المنصفة بين جميع الأطراف في المؤسسة .
- إن مفهوم التنمية المستدامة يدور حول ثلثية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار والاكتفاء بالموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة , مع ضمان مستقبل الأجيال اللاحقة .
- من أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى المعلومات المحاسبية هو نقص المعرفة والمعلومات الملزمة للنشاط الاقتصادي .
- يؤدي تطبيق الحكومة على المعلومات المحاسبية إلى توفير تقارير مالية في غاية الدقة , ضمان فعالية التقارير المالية وعدم تحريفها , التأكد من صحة المعلومات الموجودة في السجلات والتقارير المالية .



المصادر والمراجع :

- قباجة, عدنان وآخرون , 2008م , تعزيز حكومة الشركات في فلسطين , معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (mas), القدس , فلسطين.
- ميخائيل, أشرف , 2005م, أهمية دور المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات , ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الخامس حول حوكمة الشركات , الإسكندرية.
- القاضي, زياد عبد الرحمن ، أبو زلطة, محمد خليل, 2010م, تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة , مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع وعمان.
- بن درويش, عدنان بن حيدر, 2007م, حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة , إتخاذ المصادر العربية.
- أبو غزالة, طلال, 2001م , معايير المصادقة المحاسبية للأسوق العالمية , لندن .
- الداعور, جبر إبراهيم ، و عابد, محمد نواق , 2013م , مدى التزام المصادر العاملة في فلسطين بمتطلبات الحكومة المتقدمة (دراسة ميدانية) , مجلة جامعة الأزهر , غزة , سلسلة العلوم الإنسانية , المجلد (15) , العدد (1).
- رشوان, عبد الرحمن محمد ، أبو رحمة , محمد عبد الله, أثر تطبيق مبادئ الحكومة كأدلة لتحقيق التنمية المستدامة في تعزيز جودة التقارير المالية (دراسة حالة على الكليات الجامعية الحكومية الفلسطينية) , د.ت.
- قويدر, فورين حاج , 2006م , الحكومة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي , جامعة حسيبة بن بو علي , بالشلف , د.ت.
- الشريف , إدريس عبد المجيد , 2015م , متطلبات تطوير مهنة المحاسبة , بحوث المؤتمر الوطني حول المحاسبة : المحاسبة مهنة ومعايير تقييم وإصلاح , جامعة طرابلس , ليبيا.
- الياسري, أكرم محسن ، الموسوي, إيناس ناصر , مفاهيم معاصرة في الإدارة الاستراتيجية ونظرية المنظمة , دار صفاء للنشر والتوزيع , الأردن , ط.1.
- محمود, صبح , 1999م , هل يعلمون المديرون المحترفون دائمًا في صالح المساهمين ? , دار الألبان للطباعة والنشر , القاهرة.
- خضراء, صديقي , 2012م, المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات , مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية , جامعة بشار , 14-15 فيفري .
- الطاهر, خامرة , 2007م, المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة " حالة سونطراك " , رسالة ماجستير , جامعة ورقلة.



- الهبيتي نوزاد عبد الرحمن , 2009م , التنمية المستدامة (الإطار العام والتطبيقات - دولة الإمارات العربية نموذجا) , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , أبو ظبي , ط.1.
- الخفاجي, إيمان جواد , 2018م , قياس أداء الشركات المساهمة وفق مؤشر S&P/ ISX/ SEG وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير GRE , رسالة ماجستير , جامعة كربلاء.
- مصطفى سليمان محمد , 2000م , القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الإيجابية – دراسة تطبيقية , مجلة الدراسات والبحوث التجارية , جامعة الزقازيق , السنة العاشرة , العدد الأول.
- حميدة , رابح, 2011م, استراتي吉يات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية) , جامعة سطيف.
- غنيم, عثمان محمد ، و أبو زنط ماجد, 2010م, التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تطبيقها وأدوات قياسها , دار الصقا , عمان.
- الجبلى, وليد سمير عبد العظيم , أثر استخدام المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية , معهد العبور العالي للإدارة والحسابات ونظم المعلومات , د.ت.
- أحمد. جميل ، و محمد. سفير, 2012م, تجليات حوكمة الشركات في الارتفاع بمستوى الشفافية والإفصاح , الملتقى الوطني , جامعة محمد خضرير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير , الجزائر , 6-7/5/2012م .
- مدوخ , خيام , 2014م , واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبية في الشركات العاملة في قطاع غزة , الجامعة الإسلامية , غزة .

المراجع الأجنبية :

Denis and McConnel J. (2003), International corporate governance .
ECGI, working paper NO.5.